

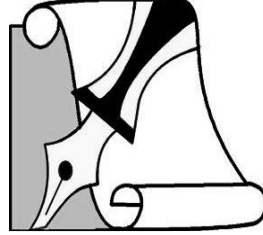


مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

«إسرائيل» كيان يستنزفه الاحتلال والتخبط الداخلي

1 - مدخل:

"من يدفع ثمن الاحتلال وتأثيرات الاحتلال على الاقتصاد والمجتمع في إسرائيل؟" هو عنوان تقرير صدر عن مركز "أدفا" الإسرائيلي الناشط لتوفير معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في كيان الاحتلال. وقد أعدّ التقرير شلومو سبيرسكي ونوغا داغان-بوزغلو. وجاء فيه أن أكثر المتضررين من الاحتلال وتكاليفه الباهظة هم أصحاب المداخل القليلة من العرب ومن اليهود. وجزء من الثمن المدفوع على هذا الصعيد، سببه استخدام الاقتصاد الإسرائيلي قوة عمل فلسطينية رخيصة، مما فتح الباب أمام استيعاب واستخدام عمال أجانب من مختلف أنحاء العالم. فالاحتلال يمس الاستقرار الاقتصادي ولا يحافظ على نمو طبيعي، إذ تتبدل مؤشرات النمو الاقتصادي بموجب الحالة السياسية - الأمنية شديدة التغير، بسببه. ويشير التقرير إلى أن "إسرائيل" يتم تعريفها كواحدة من الدول المتطورة، وتضعها التقارير وجداول التصنيف الصادرة عن الأمم المتحدة في مكانة متقدمة نسبياً في مجالات الصحة والتعليم والمساواة الجنسانية (بين الرجل والمرأة). كذلك فجامعاتها تحتل مراكز متقدمة بين الجامعات الجيدة في العالم، ولديها صناعات وخدمات تقوم على الهايتك؛ بالإضافة إلى الصناعات الدقيقة العسكرية وغيرها. لكن صورتها في تقارير مجموعة OECD (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) تتطوي على تناقضات، إذ إنها تتميز في الوقت نفسه بنسبة الفقر الأعلى بين دول هذه المجموعة، وتسجل على أنها في طليعة الدول ذات الأجور المتدنية للعمال.

ويقول التقرير إن هذه الازدواجية يفسرها منظور تاريخي يعود إلى الظروف الاجتماعية التي نشأت في العام 1948، إذ تمّ جمع ثلاث مجموعات سكانية أساسية تؤلف المجتمع الإسرائيلي؛ أولها اليهود الأشكناز الذين هاجروا مطلع القرن الماضي من أوروبا وتحكّموا بمواقع الإدارة في الكيان الجديد؛ ولاحقاً شكّلوا الوسط التجاري والمالي بمعظمه؛ والمجموعة الثانية هي الفلسطينيون الذين بقوا في وطنهم بعد الحرب (وبعد النكبة والتهجير)، وفقدوا معظم أراضيهم، وتحولوا من فلاحين ومزارعين إلى عمال في المهن الصعبة وفي المصانع التي يملكها يهود؛ والمجموعة الثالثة هي اليهود الشرقيون الذين جاؤوا من الدول العربية ومن دول أخرى في آسيا وأفريقيا. في العام 1985 قرّرت الحكومة الإسرائيلية اعتماد السياسة النيوليبرالية التي تقدّس السوق الحرّة. وتملّصت بذلك من مسؤوليتها عن المبادرة الاقتصادية والاجتماعية، فخصّصت الكثير من القطاعات والخدمات وأودعتها

بأيدي الشركات الضخمة والرأسماليين الكبار، فكانت النتيجة تعميق انخفاض الأجور المنخفضة أصلاً، وتقليص الميزانيات الرعوية، مما انعكس على الخدمات الاجتماعية التي ساءت أكثر فأكثر؛ أي أن هذا التحول في ذلك العام قد عمق الفجوات التي كانت قائمة أصلاً عام 1948 .

بعد العام 1967 واحتلال "إسرائيل" الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة، تبين أن صيانة هذا الاحتلال، أي صيانة السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية في الأراضي الجديدة المحتلة، باتت أمراً مكلفاً جداً، وتمس بإمكانيات النمو الاقتصادي وقدرة الدولة على الاستثمار في تطوير المناطق الطرفية وتحسين الخدمات التعليمية ورفع مستوى المعيشة للمواطنين. ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم، بات تخصيص الجهد لهذه المسألة يحتل العناوين الأساسية للجدل الجماهيري، كما وعناوين الصحف، مثل إشكالية الانسحاب من المناطق المحتلة أو ضمها، وحلّ الدولة الواحدة أو الدولتين. وهكذا، وبنتيجة ذلك، ظلّت القضايا الاجتماعية الاقتصادية، بجميع قطاعاتها وتفرعاتها ومندرجاتها، في المرتبة الثانية من الاهتمام حتى أيامنا هذه. وباتت "إسرائيل" كالولايات المتحدة، تسيطر على اقتصادها المالي نخبة الـ 1 بالمئة الأعلى من بين نحو 8.5 مليون "مواطن". ويزيد حجم أرباح هذه النخبة وممتلكاتها بصورة مستدامة، وبأحجام مطّردة وهائلة، تفوق سائر ملايين "المواطنين". ولكن، خلافاً للولايات المتحدة، توجد في "إسرائيل" نخبة عليا أخرى، هي النخبة السياسية التي باتت معظمها من المستوطنين المنعوتين بـ "الأيديولوجيين" الذين يقطنون جبال الضفة الغربية. وهذه المجموعة اليوم ضخمة النفوذ، ولديها سطوة وقوة، وتضع الفيتو على كل قرار أو خطوة أو طرف لا يخدم مصالحها في السلم والحرب. وهي تُعرقل، بالتالي، أي تحرّك نحو تسوية تشمل إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وهكذا، فإن النخبتين المذكورتين تعملان معاً، بحيث تُغذي كلٌّ منهما الأخرى، وتعملان على تعميق الفجوات الاقتصادية والاجتماعية. فالنخبة السياسية الاستيطانية تمنع التوجه الاستراتيجي نحو تسوية سياسية، بينما تضع النخبة المالية فيتو على فكرة زيادة الضرائب على الأغنياء وتوسيع نطاق سياسة الرفاه، مما يؤدي في خاتمة المطاف إلى تعميق حالة اللامساواة واللا استقرار. وهاتان النخبتان، تسيطر الأولى منهما على عقارات كثيرة في إسرائيل وخارجها، وتنقل مقرّات إقامتها كلّما استدعت الحاجة والضائقة. أما النخبة الثانية، فتسيطر على تلال الضفة الغربية المحتلة بذريعة تفويض إلهي - سماوي تزعم حيازته من الإله يهوا.

نستخلص مما سبق أن النخبتين، المالية والدينية، أي كبار الأثرياء وزعامات المستوطنين الدينيين القوميين، تفرضان وتبلوران الأجندة الاستراتيجية في كيان العدو، بما يُصعّب ظروف حياة مجمل "المواطنين" الآخرين. وهذا يعني أن الداخل الإسرائيلي يعيش حالة دائرة مفرغة: فالنخبة السياسية الاستيطانية المتعصبة دينياً، تعمل على منع تحقيق أي تسوية سياسية مع الفلسطينيين، وتساهم بالتالي في تأبيد الاحتلال والصراع؛ وبالتالي تكريس

عدم الاستقرار الاقتصادي. أما النخبة المالية الاقتصادية العليا، والتي تعمل بشكل دؤوب على تعزيز مكانتها الامتيازية، حتى حين يُصعّب هذا حياة وتطور المواطنين الآخرين، فهي تعمل داخل هذا الطرف الذي أنشأته النخبة السياسية المتديّنة المستفيدة من الاحتلال. وهكذا تستفيد النخبة المالية من اتجاه السلطات والمؤسسة الحاكمة المتشددة من أجل تكريس اعتماد وصفات النيوليبرالية المتوحشة (لاستقدام قوات عمل رخيصة، ضرب الخدمات الاجتماعية، خفض الضرائب عن الأثرياء وما شابه)، لأنها وسيلتها الوحيدة على ضوء تعنتها برفض التسويات السياسية. واستناداً إلى دراسة نشرها بنك إسرائيل أخيراً، فإن 18 عائلة وفرداً يسيطرون وحدهم على شركات تشكّل نصف إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي. وعلى الأثر، حدّرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم أغنى دول العالم، والتي انضمت إليها إسرائيل عام 2010، من هذا التركيز الاقتصادي ومن مستوى التفاوت الطبقي. وبحسب التقرير الذي أصدرته مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي، فإن هناك معدّلات متزايدة من الفقر في أوساط العاملين، وارتفاعاً مطّرداً في معدّلات الفقر للمسنّين. وأوضح التقرير أن الأشد فقراً في إسرائيل هم العرب والمتديّنون اليهود المعروفون باسم الحريديم. ومن بين العرب هناك 52.6% يُعدّون فقراء تحت خط الفقر.

يقول البروفيسور دانييل غوتليب -أحد الباحثين المشاركين في إعداد التقرير - إن إسرائيل تأتي في المرتبة قبل الأخيرة وفق معدّلات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل شهدت أخيراً ضجة واسعة بعد الكشف عن تقاوم هجرة الشباب الإسرائيليين لدول الغرب، هرباً من غلاء المعيشة والتعقيدات السياسية والاجتماعية. وكشف عن وجود 80 ألفاً منهم في مدينة برلين الألمانية لوحدها. وكان عضو الكنيست، إيتسيك شموئيلي، قد بكى في إحدى الجلسات التي تناولت ظاهرة فقر المسنّين في إسرائيل، متّهماً ما وصفها بـ"رأسمالية ننتياهو المتوحشة" بأنها تُغرق هؤلاء المسنّين الإسرائيليين تحت خط الفقر. أما آري شافيط، الصحفي الكبير في صحيفة هآرتس، فدعا إلى "عقد اجتماعي جديد"، وكتب يقول إن "المجموعات العائلية الـ18 التي تسيطر على الاقتصاد الإسرائيلي تستهزئ بنا (...). إنها تمتص دماءنا، بينوكها وشركاتها للهواتف المحمولة وشبكات السوبرماركت، وتفسد عقولنا بقنواتها التلفزيونية".

2 - "إسرائيل" في ظل تخبّط الصهيونية:

" يا يهود فرنسا، إبقوا في فرنسا. فالله لم يُعيّنكم كشعب مختار، ولم يعدكم بأرض إسرائيل، ولا توجد لكم حقوق هنا. إسرائيل لم تعد دولة اليهود؛ هذه دولة فصل عنصري (أبرتهايد) ثنائية القومية، يعيش فيها الفلسطينيون تحت الاحتلال الذي يُصادر حقوقهم الإنسانية الأساسية. المشروع الصهيوني مات. إنتحر... إن قادة إسرائيل

الذين يطلبون منكم الهجرة إلى هنا يستخدمون شعارات بائدة أكل الدهر عليها وشرب. أنتم لن تكونوا أكثر أمناً هنا، بل بالعكس. والهجرة الآن من فرنسا إلى إسرائيل هي مثل الهجرة من فلسطين إلى ألمانيا النازية في عام 1933. الأصوليون المسلمون الذين ينوون تنفيذ مذبحة ضدكم هم فاشيون. وإسرائيل تسيطر عليها في هذه الأثناء حكومة فيها أصوليون يهود، موافقهم مشبعة بالفاشية؛ والهروب إلى إسرائيل يعني الهروب من الفاشية الإسلامية إلى أحضان الفاشية اليهودية... فبعد أن تُهاجروا إلى هنا ستعرضون لحملة إرهابية، لكن ليس لأنكم تمثلون التحضر والتطور، بل لأنكم ستمثلون قيم الفاشية الخاصة بالأصوليين اليهود: الاحتلال، العنصرية، الأبرتهويد، والمسيحانية البربرية. وهذه قيم لا تستحق أن تحاربوا لأجلها... "؛ هذا جزء من النداء الذي وجهه الكاتب روغل إفر في صحيفة هآرتس الإسرائيلية، أواخر العام الماضي، إلى يهود العالم عموماً، ويهود فرنسا خصوصاً، محذراً إياهم من نداءات وإجراءات مؤسسات الدعاية الصهيونية لاستجلابهم من العالم المتحضر، على حد قوله، وجزهم إلى دولة الاغتصاب والقهر والفتك والقلق وانتهاك حقوق الإنسان.

في ضوء ما تقدّم، يشهد كيان العدو في هذه الأيام حالة من الغليان على المستويين الرسمي والشعبي، بعد تزايد أعداد المهاجرين الإسرائيليين إلى خارج الكيان، خاصة إلى ألمانيا الغربية ومدينة برلين بالتحديد. فعلى المستوى الرسمي، هناك من يصف هؤلاء المهاجرين بالمرتدين عن العقيدة الصهيونية، بل والمفرطين بالإرث اليهودي، وتفضيلهم المصالح الشخصية الفردية على الجماعية؛ بل هناك أيضاً من يرى أن الهجرة المعاكسة كفيلة بتعريض الكيان ككل لخطر وجودي حقيقي. ويشير بعض الإحصائيات إلى أن متوسط الهجرة المعاكسة منذ أوائل القرن 21 قد بلغ نحو 20 ألف مهاجر سنوياً، بينما يتراجع باستمرار عدد المهاجرين الوافدين. وتضمنت الهجرة المعاكسة، منذ أوائل هذا القرن، وبشكل أساسي، يهوداً من دول الاتحاد السوفياتي السابق، هاجر معظمهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بعد الإقامة في الكيان لبضع سنوات. وأفادت نتائج استطلاع للرأي، أجرته القناة الإسرائيلية الثانية بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي على غزة (عملية الجرف الصامد)، بأن 30% من اليهود يفكرون بمغادرة البلاد عند وجود فرصة مؤقتة، لفقدانهم الاستقرار، ولتردي الأوضاع الأمنية، والمخاوف من تصعيد عسكري ثانٍ وثالث مع الفلسطينيين. ودلت معطيات الاستطلاع على أن 56% فقط من الإسرائيليين لا يفكرون في الهجرة، إذ ينظر 36% ممن شملهم الاستطلاع نظرة سلبية حيال من قرّر الهجرة، بينما تتعامل البقية بإيجابية، أو بلا مبالاة، تجاه من يفكر بمغادرة البلاد. وفي استطلاع آخر للرأي أُجري في أوساط طلبة الجامعات والكليات الإسرائيلية، تبين أن 60% من طلبة الجامعات يفكرون في الهجرة من الكيان؛ وهذا يؤكد بعض التقارير الصحفية التي تحدثت عن ظاهرة خطيرة جداً، وهي هجرة العقول وكبار الأكاديميين.

لاشك في أن مشروع تحفيز أبناء الديانة اليهودية في العالم على الهجرة إلى إسرائيل، يُعتبر اليوم المشروع الأهم والأساس للحركة الصهيونية و"إسرائيل" على حدٍ سواء؛ إلا أن هذا المشروع شهد في السنوات الثماني الأخيرة انهيارًا كبيرًا، مقابل ما كان عليه في التسعينيات، وأعاد الهجرة إلى معدّلات الثمانينيات، أي ما بين 14 ألفاً إلى 18 ألف مهاجر سنوياً، في حين أن معدّل الهجرة العكسية، أي مغادرة إسرائيل والعيش في الغرب، هي في حدود 12 ألفاً سنوياً، من دون التنازل عن الجنسية الإسرائيليّة.

علاوة على ذلك، شدّدت صحيفة هآرتس العبريّة، في سلسلة من التحقيقات التي نشرتها أخيراً، على أنه منذ عدّة سنوات وإسرائيل تعمل على استنهاض الهجرة التي تواجه معوقات لوجستية عديدة، خاصة أنه يعيش أكثر من 90 بالمائة من أبناء الديانة اليهودية في بلدان حيث مستوى المعيشة فيها أعلى بكثير مما هو عليه في إسرائيل. والذي يزيد من قلق الصهيونية، بحسب الصحيفة، أنّ أعداد اليهود في العالم تتناقص سنوياً بعشرات الآلاف؛ ويعود التناقص إلى عامل الزواج المدني المختلط، وابتعاد العلمانيين، خصوصاً، عن المؤسسات الدينية والصهيونية، إضافة إلى نسبة التكاثر المتدنية في صفوفهم. ولفنت الصحيفة، في سياق تقاريرها، إلى أنه يعيش في العالم حالياً زهاء 14 مليون يهودي، تعترف المؤسسة الدينية بيهوديتهم، منهم 6,15 مليون في إسرائيل، و5,25 مليون في الولايات المتحدة الأمريكية. وأشارت أيضاً إلى أنّ مراسلها قام بجولات ميدانيّة في العديد من الدول الأوروبيّة، بدءاً من أكبر تجمّع لهم في أوروبا: حيث يعيش حوالي 480 ألفاً في فرنسا، و 290 ألفاً في بريطانيا، ودول أخرى مثل بولندا وهنغاريا وغيرها. والانطباع العام الذي تعكسه هذه التقارير هو أن اليهود الأوروبيين لا يشعرون أنفسهم منفصلين عن أبناء الدولة التي يعيشون فيها. وهمومهم الأولى هي هموم أوطانهم، ونسبة صغيرة منهم تفكّر بالهجرة إلى دول أخرى؛ لكن إسرائيل ليست دائماً عنوانهم الأوّل. والملفت للنظر أن موقعاً إلكترونيّاً على الإنترنت تم إنشاؤه باسم "غادر إسرائيل" ((leave Israel))، قد بات حاضناً وداعماً للمهاجرين الإسرائيليين، وأضحى حلقة وصل للتعاون مع الذين يفكّرون في الهجرة المعاكسة.

وعلى الرغم من ذلك، فقد وضع معهد سياسة الشعب اليهودي، التابع للوكالة اليهودية، مخطّطاً للهجرة وقام بعرضه على حكومة بنيامين نتنياهو، التي تبنته فوراً. وهدف المخطّط هو استيعاب 120 ألف مهاجر فرنسي يهودي في إسرائيل خلال أربع سنوات، وذلك على الرغم من أن إحصائيات المعهد التي وردت في تقرير الخطة، تؤكد على أن هجرة هذا العدد من فرنسا ليست واقعية. كما أشارت الإحصائيات نفسها إلى أن نسبة الزواج المختلط بين يهود وديانات أخرى، في فرنسا، تتراوح ما بين 25% حتى 35%.

أما فيما يتعلق بأسباب الهجرة المعاكسة، فهناك العديد من الأسباب والاعتبارات، وأهمها:

- 1 - تدنّي الأجور في الكيان الإسرائيلي: حيث تدل كل المؤشرات على أن متوسط دخل الفرد في كيان العدو هو 2500 \$ أمريكي شهرياً، وهو الأدنى من بين الدول المتطورة، في حين يصل إلى 4200 \$ في الولايات المتحدة الأمريكية، و5300 \$ في ألمانيا، و7200 \$ في النرويج.
- 2 - ارتفاع أسعار الوقود: من حيث أسعار الوقود، يتربّع الكيان الإسرائيلي على قمة الدول العالم لناحية غلاء أسعار الوقود، حيث يصل سعر اللتر الواحد من البنزين إلى 2.2 دولاراً؛ أي أنه في حال أراد "مواطن" إسرائيلي التزوّد ب 40 لتراً من الوقود، فهذا يعني ما يساوي 90 \$ ، في حين أن سعر لتر البنزين في دول اليورو هو حوالي 2 \$ للتر الواحد فقط؛ لكن متوسط دخل الفرد في الغرب هو أعلى مقارنة مع كيان العدو. ففي دول مثل: ألمانيا، إيطاليا، وبريطانيا، يبلغ سعر اللتر الواحد من البنزين 2.2 \$؛ وفي الدنمارك 2.4 \$؛ أما في الولايات المتحدة، فإن سعر اللتر الواحد من البنزين هو أقل ب 50% من الدول المذكورة. وفي الدنمارك، سعر لتر البنزين هو 2.4 \$؛ وفي السعودية يبلغ 12 سنتاً للتر الواحد فقط.
- 3 - غلاء أسعار السكن: إن أكثر ما يؤرق الإسرائيليين هو غلاء أسعار المساكن. فالفرد الإسرائيلي يضطر للعمل ما متوسطه 11.5 سنة لكي يتمكن من شراء شقة. في حين أنه في الولايات المتحدة، يمكن أن يتم ذلك خلال 5.4 سنة؛ وفي بريطانيا 5.3 سنة، وفي فرنسا 6.3 سنة. أما في هولندا، فخلال 4.9 سنة، أي أقل بنسبة الضعفين من المدة الزمنية المطلوبة في الكيان الإسرائيلي.
- 4 - غلاء المعيشة: تزداد أسعار المواد الغذائية من يوم لآخر داخل الكيان؛ وهو ما يؤرق الإسرائيليين أيضاً في هذه الآونة، حيث يتضح أنهم يصرفون حوالي نصف رواتبهم (45%) على المواد الغذائية وأجرة الشقق السكنية، في حين أن الألمان مثلاً لا يصرفون أكثر من 25% من رواتبهم، و30% في الولايات المتحدة، وفرنسا وأسبانيا 28%، وبريطانيا 32% فقط.
- 5 - نقص فرص العمل: يُلاحظ من خلال استطلاعات الرأي والمعطيات الصادرة عن مكتب الإحصاء المركزي، أن نسبة غير بسيطة ممّن هاجر إلى الخارج هي من الأكاديميين الذين لم يحصلوا على فرص عمل في داخل الكيان، أو لتدني أجورهم مقارنة مع تحصيلهم العلمي. فهناك 20% ممّن هاجروا إلى خارج البلاد من حملة اللقب الأول (بكالوريوس) استقروا في أوروبا؛ لكن الأغلبية الساحقة من حملة الشهادات العليا هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.
- 6 - الهاجس الأمني (وهو الأهم): سيما بعد تكرار الانتفاضات وشمولها كل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وتطور وتوّع أساليبها وأسلحتها، وعدم استكانة الجماهير المظلومة لما تعانيه من اضطهاد وقهر وإذلال.

7 - إن حرص "إسرائيل" على زيادة عدد سكّانها قد دفع بها إلى قبول هجرة ما يقارب 250 ألف شخص من غير اليهود. وهناك عشرات الآلاف من الذين يُشكّ في يهوديتهم. وبما أن قانون "من هو اليهودي" لم يتم إقراره بعد، فإن هؤلاء المشكوك في يهوديتهم محرومون من كثير من الامتيازات؛ حتى إن بعض الوظائف محرّمة عليهم. ويعاني هؤلاء "المواطنون" شبه المنبوذين، من عنصرية وفوقية المتدينين الإسرائيليين الذين يعتبرونهم دخلاء غير شرعيين على المجتمع الإسرائيلي. وهذه النظرة دعت المهاجرين الروس، وهم أكبر جالية مهاجرة، للقول "إنهم غادروا روسيا كيهود، لكنهم دخلوا إسرائيل كروس".

3 - انقلاب حكومة نتنياهو:

قال حزب الليكود، الذي يتزعمه بنيامين نتنياهو، والذي فاز مع حلفائه في الأحزاب الدينية المتشدّدة والأحزاب اليمينية المتطرّفة، في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، في البند الأول من بيانه، إن "للشعب اليهودي حقاً حصرياً وغير قابل للتصرّف في جميع أنحاء "أرض إسرائيل". وستشجّع الحكومة وتطوّر الاستيطان في جميع أنحاء "أرض إسرائيل" - في الجليل والنقب والجولان وفي يهودا والسامرة (الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس)". كذلك، أشار البيان إلى مطالبة الحلفاء من اليمين المتطرّف بمنح قوات الأمن هامش تحرّك أكبر، في إطار استخدام القوّة في الضفة الغربية المحتلة. وجاء في البيان أيضاً أنّ "الحكومة ستعمل على تعزيز قوات الأمن ودعم المقاتلين والشرطة بهدف محاربة الإرهاب ودحره".

وأشار حزب الليكود إلى القضايا الدينية، مؤكداً أنّ "الوضع الراهن في ما يتعلّق بمسائل الدين والدولة سيبقى كما هو منذ عقود في إسرائيل، بما في ذلك في ما يتعلّق بالأماكن المقدّسة". ونصّ البند الثاني من البرنامج على أنّ "الحكومة ستعمل من أجل تحصين الأمن القومي وتوفير أمن شخصي للمواطنين من خلال محاربة العنف والإرهاب بحزم، وستعمل من أجل استمرار مكافحة البرنامج النووي الإيراني، وتعرّز مكانة القدس، وستعمل من أجل دفع السلام مع جميع الدول المجاورة، من خلال الحفاظ على المصالح الأمنية، التاريخية والقومية الإسرائيلية"، أي اتفاقيات التطبيع مع دول عربية، وخاصة في الخليج. وأضافت الوثيقة أنّ "الحكومة ستعمل من أجل تعميق كبير للتعاون مع دول "اتفاقيات أبراهام"، من خلال التزام وتعاون بين الوزارات من أجل دفع هذا التعاون إلى الأمام. وستدرس الحكومة حلولاً، وتعمل من أجل دفع اتفاقيات سلام جديدة من أجل إنهاء الصراع الإسرائيلي - العربي".

وزعمت وثيقة الخطوط العريضة أنّ "الحكومة ستعمل من أجل معالجة مشكلة الأمن الشخصي في المجتمع العربي ومحاربة الجريمة فيه، من خلال تشجيع التعليم وتوفير حلول ملائمة ولائقة للشبان، واستثمار ملائم في

البنية التحتية في البلدات العربية". وفيما يتعلق بتغييرات في الجهاز القضائي، الذي يستهدفه اليمين، جاء أن "الحكومة ستتخذ خطوات من أجل ضمان القدرة على الحكم، وإعادة التوازن اللائق بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية".

ونصت الوثيقة على منح أفضلية لسنّ قانون الالتفاف على المحكمة العليا، بحيث يتم منع الأخيرة من شطب قوانين يستنها الكنيسة وتتعارض مع قوانين أساس ذات طابع دستوري. وجاء في الخطوط العريضة أن الحكومة ستسعى إلى منح أفضلية للمسرّحين من الجيش، لناحية الانتساب للجامعات في عدة مجالات، بينها كليات الطب، والحقوق، وعلوم الحاسوب، ومراقبة الحسابات، والهندسة. ويعني ذلك استبعاد المواطنين العرب عن هذه المجالات.

وبحسب الوثيقة أيضاً، "ستحافظ الحكومة على الطابع اليهودي للدولة وتراث إسرائيل، وستحترم الديانات وتقاليد أتباع الديانات في الدولة بموجب وثيقة الاستقلال".

ونصّ الاتفاق الائتلافي بين حزبي الليكود والصهيونية الدينية على توسيع البؤرة الاستيطانية في مدينة الخليل المحتلة، ودفع إجراءات لسحب المواطنة والإقامة من مواطنين عرب ومقدسيين. ويقضي أحد البنود في الاتفاق الائتلافي بين الليكود والصهيونية الدينية، بدفع إجراءات تشريعية تسمح بسحب مواطنة مواطنين عرب وإقامة مواطنين في القدس بادّعاء إدانتهم بمخالفات وإبعادهم إلى مناطق السلطة الفلسطينية. وقد ناقش الكنيسة عدة مرّات في الماضي مشروع قانون مشابهاً، قدّمه عضوا الكنيسة، آفي ديختر من الليكود، وأوريت ستروك من الصهيونية الدينية؛ إلا أنه لم يتم سنّه. والجديد الآن هو أن مشروع القانون هو جزء من الاتفاق الائتلافي، الذي يتضمّن بنداً حول سنّ قانون فرض عقوبة الإعدام على فلسطينيين. ويقضي بند آخر في الاتفاق بين الليكود والصهيونية الدينية بالتزام الحكومة بتوسيع البؤرة الاستيطانية في مدينة الخليل المحتلة، إلى جانب بنود أخرى تنص على توسيع الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة عموماً. وبحسب الاذاعة الإسرائيلية "كان"، فإن سبب إدخال بند توسيع البؤرة الاستيطانية في الخليل مرتبط بوجود ناشطين إسرائيليين يساريين في المدينة، وفي أعقاب اعتداء جنود الاحتلال على أحد هؤلاء الناشطين وضربه بشدّة، ما لفت انتباه الرأي العام في إسرائيل إلى المطالبة بإخلاء هذه البؤرة الاستيطانية وكفّ اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين في الخليل. ولذلك أعلنت الحكومة الجديدة أنه ليس فقط أنه لن يتم إخلاء البؤرة، وإنما سيتم توسيعها".

من ناحية أخرى، قام الائتلاف الحكومي الفاشي بتسريع مسار بسط السيطرة على مؤسسات «الدولة» من طريق «الانقلاب القضائي»، غير عابئ بتوسّع صدع الانشقاق العمودي الحاصل في المجتمع الإسرائيلي، والذي تجلّى آخر مظاهره في خروج مئات الآلاف من الإسرائيليين، من شمال فلسطين المحتلة إلى جنوبها، في

تظاهرات شهدت إغلاق طرق وتقاطعات رئيسة وإحراق دواليب، ومناوشات أفضت إلى اعتقالات وإصابات، وذلك على وقع العمل على إقرار القانون الهادف إلى تحصين رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، المتهم بقضايا فساد وخيانة للأمانة. على أن «حفلة» منع عزل نتنياهو، والذي أيدته أغلبية عادية، شملت 61 عضواً في مقابل معارضته من قبل 47، لم تخلُ من خلافات داخل «البيت الواحد»؛ إذ تغيّب عضو «الكنيست» من حزب «الليكود» الحاكم، دافيد بيتان ودافيد إمسال، عن الجلسة، فضلاً عن موشيه أبو طبول من حزب «شاس». وبموجب مشروع القانون الذي صودق عليه، والذي كان قدّمه رئيس الائتلاف الحاكم، عضو «الكنيست» من «الليكود» أوفير كاتس، تُمنع المستشارية القضائية للحكومة من إعلان تعذُّر أداء رئيس الوزراء مهامه، وتحتيته من منصبه، فيما يُحصر التعذُّر بأسباب تتعلق بالقدرة الجسدية أو النفسية، على أن يكون رئيس الحكومة هو نفسه من يعلن هذه الحالة، أو أن يؤكدها مجلس الوزراء بغالبية 75% من أعضائه. وإذا ما عارض رئيس المجلس رأي الوزراء، يُنقل التصويت إلى الهيئة العامة لـ «الكنيست»، حيث يتطلّب إعلان «التعذُّر» تأييد 90 عضواً. أمّا بالنسبة إلى المحكمة العليا، فنصّ القانون على أنها «لا يمكنها النظر في التماس يطالب بالإعلان عن التعذُّر أو المصادقة عليه»، وهو ما عارضته المستشارية القضائية للحكومة، غالي بهاراف - ميارا، انطلاقاً من أن التعديل الجديد يمنع الرقابة القضائية لـ «العليا»، ويحرّمها من تقديم موقف قانوني في مسألة حيوية. وبموازاة تصاعد مسار «الانقلاب»، تواصل انتشار «وباء الرفض» في صفوف جنود وضباط الاحتياط من القوّات المختلفة في جيش الاحتلال، فيما وصلت «العدوى» أيضاً إلى المجنّدين الجدد في الجيش للخدمة النظامية الإجبارية. أمّا نتنياهو، الغارق في تهمة الفساد، فتحدّث بحزم عن الخدمة العسكرية وأهميتها، انطلاقاً من الاحتجاج الأخذ في التوسّع في صفوف الاحتياط، قائلاً إنه «لن تكون لدينا دولة من دون جيش، ولن تكون لدينا دولة من دون جنود يتجنّدون للخدمة العسكرية»، مضيفاً في حديثه إلى المجنّدين الجدد: «أنتم تتجنّدون من أجل الدفاع عن التراث». وأتى خطاب نتنياهو بعد تحذير قادة قوّات الاحتياط في الحركة الاحتجاجية، مجدّداً، من «تفكّك الجيش»، بالنظر إلى أن «الآلاف سيمتتون عن تأدية الخدمة العسكرية في حال المضي في تشريع الانقلاب القضائي». وفي بيان رسمي أصدره، قال هؤلاء القادة: «اننا نقرب من الخطّ الأحمر، وإذا ما تمت المصادقة على التشريعات، سننوّق نحن وآلاف آخرون عن الخدمة (العسكرية)»، مطالبين وزير ال غالانت بـ «ممارسة ضغوط من أجل وقف التشريعات»، مُنبّهين إلى أن «الجيش يتفكّك أمام أعينكم فيما تجتمون بصمت منذ 11 أسبوعاً». ومع أن غالانت لم يسبق له أن أبدى معارضته للإصلاحات القضائية، إلا أنه، انطلاقاً من حرصه على عدم تفكّك الجيش، طالب نتنياهو بوقف قطار التشريعات، والبدء بمحادثات توافقية مع المعسكر المعارض للتوصل إلى تسوية. غير أن نتنياهو لم يستجب لطلبه، متجاهلاً ما قدّمه من «معطيات

مُقلقة» حول الوضع في المؤسسة العسكرية. وفي هذا السياق، رأت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن «غالانت يضع نفسه في الموقف التقليدي لوزراء الأمن، كمثل للجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن على طاولة الحكومة»، مشيرةً إلى أنه لم يهدد بالاستقالة - على رغم انتشار أنباء تفيد بذلك -، بل هو «يحاول تقديم نفسه على أنه ينصت أكثر من الآخرين لرسائل واشنطن وعواصم (غربية) أخرى، ويؤدي دور العاقل والمسؤول في الحكومة التي تفتقد إلى العقلانية والمسؤولية بتشكيلتها الحالية»، مُلمحةً بكلامها إلى أن وزير الأمن لا يسعى بجديّة إلى منع «الانقلاب القضائي». بالتالي يمكن الجزم بأن إسرائيل قد وصلت فعلاً إلى نقطة اللاعودة أخيراً. إذ حسم رئيس الوزراء، نتتياهو، الأمر، بإصراره الشديد على المضيّ قدماً في "الانقلاب" القضائي. وهو أكد، صراحة، أنه بات حراً، قائلاً: «حتى اليوم كانت يداي مُقيّدتين. فقد وصلنا إلى وضع سخيف حيث هددوني بالعزل. هذا شيء عبثي وغير ممكن في دولة ديموقراطية». وأضاف: «لذلك أعلن الآن: هذا يكفي؛ وصلنا إلى الحد الذي لا يمكن السكوت عنه. أنا أدخل الحدث».

في المقابل، دعا زعيم المعارضة الإسرائيلية، يائير لابيد، في بيان، «الأعضاء المسؤولين» في «الليكود» إلى «وقف ياريف ليفين»، وزير القضاء، الذي وصفه لابيد بأنه «صوت نتتياهو واليد المنفذة». أما وزير المالية السابق، وزعيم حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليرمان، فاعتبر أن «نتتياهو» يتصرف مثل الأرنب أمام (السيد) نصرالله والسنوار، مُقوضاً قدرة الردع الإسرائيلية. أما أمام أصدقائه في الليكود، فيتصرف كالأسد؛ إنه لأمرٌ مخزٍ، مضيفاً أن «الصراع الحالي في المجتمع الإسرائيلي ليس بين اليسار واليمين؛ لكن بين أولئك الذين يخدمون في الجيش، ويعملون ويدفعون الضرائب، وبين أولئك الذين يلهثون وحفاؤهم من أجل الكرسي والمستعدون لبيع كل قيمهم».

4 - «إسرائيل» مختلفة بعد ترسيخ التعديلات القضائية:

مخاوف عديدة، داخلية وخارجية، أثارها إنجازات التيار الديني اليميني المتطرف الحاكم في إسرائيل، والتي تبدت في المصادقة النهائية على التعديلات القضائية، وإحداث تغيير جوهري في نظام الحكم، وترسيخ الهوية اليهودية للدولة، وتعزيز التعاليم الدينية التوراتية في الحياة اليومية ونظام الحكم. وتُتذر هذه الإنجازات، المعتمدة على اليمين الديني المتطرف وتيار المستوطنين والصهيونية الدينية، بتعميق الشرخ في صفوف المجتمعين المدني والعسكري، واحتدام الصراع لحدّ المواجهة المباشرة، في ظل اتساع رقعة الاحتجاجات التي تقودها المعارضة الإسرائيلية الممتلئة في معسكر اليسار الصهيوني والوسط والتيار العلماني الليبرالي.

وتشير تصريحات وزير المالية، بتسلييل سموتريتش، بشأن الشعب الفلسطيني، ونظرته المستقبلية للأردن، وكذلك نهج وزير الأمن القومي، إيتامار بن غفير، تجاه القدس والأقصى، إلى أن إسرائيل تتجه، من الآن فصاعداً، إلى تصعيد أكبر وتصادم أوسع مع المجتمع الفلسطيني، وتأزم العلاقات مع دول الجوار، الأمر الذي سيرفع من حدة الاحتقان والتوتر الداخلي والإقليمي. ويرى محللون أن قادة حكومة اليمين يشكّلون خطراً على إسرائيل نفسها؛ ويتضح ذلك من خلال تصريحات الوزير سموتريتش، عندما دعا إلى "محو بلدة حوارة" الفلسطينية بأكملها، قبل أن يعتذر تحت وطأة الجدل المحلي والدولي. فهذا التيار الذي يمثله بن غفير وسموتريتش لا يعترف بالشعب الفلسطيني ولا بأي من حقوقه، ويشجّع على تهجير وطرده وترحيله. وبسبب سلوك حكومة نتياهو ونهجها إزاء الفلسطينيين والأردن، أوضح الإعلامي الإسرائيلي يواف شتيرن، المختص بالشؤون العربية والفلسطينية، أن "هذا السلوك ليس صدفة، بل يعكس الموقف الرسمي للاتلاف الحكومي والصهيونية الدينية والحريديم وتيار المستوطنين". وأوضح أن الائتلاف الحاكم - الذي يعتمد على التوجه الصهيوني الديني - لا يعترف أصلاً بوجود الشعب الفلسطيني، ويدفع نحو دولة يهودية تحتكم لتشريعات التوراة والتأسيس لما يُسمّىها "أرض إسرائيل الكبرى".

وبرغم مسارعة الخارجية الإسرائيلية للتنصل من تصريحات سموتريتش خشية تدهور العلاقات مع الأردن، فإن شتيرن يؤكد أن تطورات الأمور تُنذر بتأزم مرتقب في العلاقات بين إسرائيل من جهة، والأردن والفلسطينيين من جهة أخرى. وعزا شتيرن سيناريو التصعيد وتأزم علاقات إسرائيل الإقليمية، إلى الأيديولوجيا والمعتقدات التي تفرزها أحزاب الائتلاف، سواء على خارطة السياسة الإسرائيلية الداخلية، أو مع الفلسطينيين والأردن. وأوضح أن هذه الأيديولوجيا الدينية التوراتية والإصلاحات القضائية تجاوزت الخطوط الحمر كافة؛ وهو ما يدفع أميركا والاتحاد الأوروبي لممارسة ضغوطات على حكومة نتياهو - التي تتسجم وتتماهى مع أيديولوجيا الصهيونية الدينية والحريديم وتيار المستوطنين - إذ لا يمكن توقع تداعيات سياسة هذه الحكومة، داخلياً وإقليمياً. وأكد شتيرن أن هذه الحكومة تهدف من خلال التعديلات القضائية لتغيير نظام الحكم في إسرائيل، وتحصين نتياهو وإلغاء محاكمته، وكذلك شرعنة رئيس حزب شاس أرييه درعي، الذي سبق أن سُجن بإدانته بملقات فساد. وتابع أن هذه التغييرات تُسهم في تصفية القضية الفلسطينية، وتقويض أي تشريعات تُعرق المشروع الاستيطاني ومخطّط الضم وفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية؛ إضافة إلى كونها تعزز فكرة "أرض إسرائيل الكبرى" على حساب الوجود الفلسطيني والعربي. وتوقع الإعلامي الإسرائيلي أن تُسهم سياسات الحكومة الجديدة "في إحداث تغييرات على المشهد السياسي والحزبي بإسرائيل، عبر الانقلاب على النظام القائم، وإحداث تغييرات جوهرية

في هوية الدولة ونظام الحكم. وأشار شتيرن إلى أن الائتلاف اليميني الديني المتطرف يستغل وصوله إلى الحكم من أجل حسم صراعات داخلية تتعلق بالدين والدولة، في ظل تراجع معسكر اليسار والنتيار العلماني. حيال ذلك، ومع تواصل الاحتجاجات لبضعة أشهر، وعدم توجه الائتلاف الحكومي لتقديم أي تنازلات ورفض أي حل وسط، يرجح شتيرن أن المجتمع الإسرائيلي يتجه نحو صدام داخلي عنفي، ولا يستبعد تفككه، خصوصاً إذا تحولت الاحتجاجات إلى مواجهات تُقضي إلى "حرب بين الإخوة"، وسفك الدماء بين اليهود. من جانب آخر، رأى محللون آخرون مختصون بالشأن الإسرائيلي، أن ما يجري في إسرائيل حالياً، بالتوازي مع تصاعد التوتر الأمني مع الفلسطينيين، يمكن وصفه بغير المسبوق على المستويين الداخلي والخارجي، إذ يتضح أن حكومة نتياهو وزعامات اليمين والصهيونية الدينية باتت تسعى -ليس إلى تغيير السياسة الإسرائيلية فحسب- بل إلى تغيير المجتمع الإسرائيلي وقناعاته أيضاً. ورأى هؤلاء أن "الخشية من المستقبل باتت تورق المجتمع الإسرائيلي، الذي تعتقد شريحة واسعة منه أن حكومة اليمين باتت تسعى إلى تغيير جذري على صعيد بنية وهيكلية المجتمع ذاته، من خلال إخضاعه، عبر سلطة القانون، إلى قوانين أكثر تطرفاً؛ وهو ما يهدد بشكل فعلي ترابط هذا المجتمع.

وبالتالي، يستخلص هؤلاء، أن الزعماء الجدد لليمين الإسرائيلي يشكّلون خطراً واضحاً بسياستهم على الشعب الفلسطيني، من خلال الحشد والتجيش المتزايد ضده، ورفع حدة الاستنفار، وكذلك التوجيه المستمر بضرورة زيادة القمع والقتل. ولعلّ نسبة المجازر المرتفعة في الضفة الغربية، خاصة في نابلس وجنين، مثال واضح على سياسة هذه الحكومة. والجدير بالتنويه هنا أن سموتريتش، عندما خطب في باريس، كان يضع صورة خارطة فلسطين وأجزاء من الأردن ضمن خارطة إسرائيل خلفه، وهو كان يعلم بكل تأكيد ما سيثيره هذا الأمر، لكنه لم يعتقد على إخفاء نيته، وهو من ضمن مجموعة تعتقد أن إسرائيل يجب أن تتوسع لتشمل كثيراً من أراضي فلسطين ودول عربية مجاورة. وما يمثله فكر وطرح وأيديولوجية سموتريتش إنما يعكس تطرف هذه الحكومة تجاه كل ما هو حق عربي، واستعدادها للتصادم مع الجميع إذا لزم الأمر، خاصة أن قادتها يسرون وفق معتقدات دينية متطرفة جداً، وتحتمل إلى التشريعات التوراتية في "أرض إسرائيل" وتوراة إسرائيل. والجميع يُجمع على أن هذا التوجه يشكّل خطراً فعلياً على الشعب الفلسطيني، خاصة في الضفة الغربية والقدس، ويدفع نحو الصدام والتفكك الداخلي بالمجتمع الإسرائيلي؛ بل إنه يشكّل خطراً على المنطقة بأسرها، ويدخل إسرائيل في صراع وجودي ممتد، أكبر من مجرد صراع مع الشعب الفلسطيني.

5 - تداخل العوامل النفسية المتطرفة في القرار السياسي:

يتساءل العديد من الباحثين والمراقبين المعنيين بشؤون الشرق الأوسط، عن مبررات "خوف إسرائيل من السلام" و"فتور حماسها للتصالح الجديّ مع الفلسطينيين بشكل خاص، وسائر العرب بشكل عام، وتردّدها في الإقدام على مبادرة سلمية حقيقية، وتجاهلها لشتّى عروض التسوية السخية المقدّمة لها عربياً، أو التي تضمّنتها القرارات الدولية المعروفة، المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي منذ العام 1948 وحتى الآن.

وبعد التأمّل والتمحيص، يتبيّن أن هذا الموقف السلبي يعود إلى ما هو أبعد من الرؤية المبدئية السياسية الإيديولوجية، ليصل إلى جذور الأمن النفسي الاستراتيجي المفقود، في مجتمع استيطاني مشتّت يبحث عن هويته العقدية ("من هو اليهودي؟") وهويته الجيو سياسية التي تعاني من حالات اهتزاز قوية ومستمرة من جزاء الفعل العدوانى الإسرائيلي المتواصل والأطماع التوسعية من ناحية، وردّات الفعل عليه بالمقاومة والانتفاضة، وتشكيل شبكات الوقاية السياسية والعسكرية لدى الطرف العربى المعتدى عليه، من ناحية أخرى.

لقد وصفت الأمم المتحدة، في أكثر من قرار لها، إسرائيل بأنها دولة عنصرية وغير مُحبة للسلام، الأمر الذي يتجلّى في تحدّيها الدائم للإرادة الدولية والقانون الدولي، وفي إهدار كل فرص السلام التي أُتحت لها، وفي عدم تبني أي تصوّر لأي شكل من أشكال العلاقة السليمة أو الودية مع الإنسان العربى في المنطقة، ما عدا علاقة الكراهية والإجلاء والابتزاز والاستعلاء والقتل. وهذه الحقيقة تنطبق على قوى اليمين واليسار والوسط في كيان العدو على حدٍ سواء. ذلك أن العربى الجيد في نظر هؤلاء دائماً هو "العربى الميّت".

في هذا السياق، يقول كارمي غيلون، رئيس الشاباك (الأمن العام) الأسبق، الذي أقالته لجنة شمعار إثر اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، إسحق رابين، عام 1995، في كتابه الشهير "الشاباك بين التمرّقات": "إن المرافقين من الوحدة الخاصة الذين ينبغي عليهم أن يُحاموا بأجسادهم وحياتهم إذا دعت الحاجة عن رئيس الحكومة، قد تحوّلوا إلى أوغاد جبناء". واعتبر غيلون "أن الفشل الذي حصل آنذاك كان فشلاً موضوعياً وليس فشلاً في الأسلوب". وأضاف: "أن أحداً من الحراس لم يُشهر مسدساً لقتل مُطلق النار. لقد تدربوا على ذلك سنوات لمواجهة هذه اللحظة؛ وعندما أزفت تجمّداً في أماكنهم، والقاتل عمير تمكّن من إطلاق ثلاث رصاصات متتالية. وبالتالي، فعدم موت عمير في تلك اللحظة هو بمثابة فشل تنفيذي لوحدة الحماية، لا يقلّ خزيّاً عن الفشل بمنع الاغتيال".

هذا المشهد وملابساته هو واحد من مسلسل طويل من مشاهد الخيبات والتهرّب من أداء الواجب وطلب السلامة الشخصية الذي يجتاح هيكلية المجتمعين العسكري والمدني الإسرائيليين. وقد استخلص الكاتب الإنكليزي باتريك سيل من ظاهرة الخوف وعدم الرغبة في القتال لدى الجنود الإسرائيليين نتيجة استراتيجية بالغة الأهمية، مفادها

أن أمن إسرائيل الاستراتيجي لم يعد يعتمد بالضرورة على احتلال الأراضي العربية بشكل عام، خاصة إذا كانت هذه الأراضي مأهولة بسكان يرفضون الاستكانة للاحتلال وسلبياته؛ وبالتالي ضرورة التراجع والانسحاب الجغرافي أو التبادل الجغرافي هنا تصبح اضطراراً أمنياً لا ضرورة سلمية سياسية.

في مجال التداعيات النفسية العسكرية وتأثيراتها السياسية، كشفت دراسات إسرائيلية عدّة نشرتها مجلات علمية متخصصة، وساهم فيها خبراء نفسيون حول الآثار الميدانية المترتبة عن الحروب والاعتداءات الإسرائيلية على كلٍ من لبنان وقطاع غزة، عن أن 25% من العسكريين الذين خدموا في تلك الحروب قد أظهروا عوارض نفسية عصابية مرضية، وأصيبوا بانهيارات نفسية تسمى "عصاب الحرب" S.T.P؛ وتبين أن قسماً كبيراً منهم بدأت تظهر عليهم هذه العوارض بعد إنهائهم الخدمة العسكرية بستّة أشهر أو سنة، ومنها الاجترار الذهني للحدث الصادم أو الواقعة التي حصلت مع العسكري، مع إمكانية معاشتها خيالياً، والشعور الوجداني بكلّ الاضطرابات الناجمة عنها، ومنها أعراض اجتماعية وعائلية وانعزال عن الأصدقاء وباقي أفراد العائلة، مع ظهور أمراض عضوية نفس _ جسدية (قلب، ضغط، سكري...)؛ وأخيراً، عوارض وسواسية قهرية متكررة. وهذه العوارض كلّها إجمالاً تدخل في إطار تصنيف الحالة المرضية الناجمة عن صدمة الحرب. وقد تبين للخبراء أن 59% من الجنود المصابين لا تظهر عليهم العوارض إلّا بعد نهاية خدمتهم العسكرية، بحيث نجم عن هذه العوارض زيادة موجات العنف والإجرام داخل المجتمع الإسرائيلي، بل وداخل المحيط العائلي الحميم. واللافت أن الجنود الإسرائيليين بدوا أكثر هشاشة وتعرّضاً لهذه العوارض من بقية الجنود في أوضاع مماثلة في بلدان أخرى. ومن أبرز ما أوردته تقارير الخبراء النفسيين الإسرائيليين بالنسبة للوحدات القتالية الميدانية، ما ذكر عن احتدام الصراع والتضارب في فكر هؤلاء ما بين إيديولوجيا الحرب ومتطلباتها وإيديولوجيا المناورات السياسية ومتطلباتها. فالأولى تولّد في نفسية كلّ جندي ضرورة وشرعية الدفاع عن الحدود وعن الوجود في آن واحد، مهما غلت التضحيات؛ والثانية مبنية على حسابات شخصية ومصالح سياسية وحزبية، تصب في تعزيز سلطة أصحابها وتجعل من الجنود أكباش فداء، أو أشبه بقطع شطرنج يمكن نقلها استتسابياً أو اعتباطياً، حسبما تدعو حاجة القيادات. وقد أدى هذا التناقض ما بين إيديولوجيا الحرب ومتطلباتها، وأطماع رجال السياسة واحتياجاتهم وطموحاتهم الشخصية، إلى احتجاجات شعبية في داخل إسرائيل نفسها، أجبرت بعض الحكومات الإسرائيلية على الانسحاب من قسم من لبنان ومن قطاع غزة تبعاً، بعد تظاهرات ضخمة نظّمها حركات المجتمع المدني الإسرائيلي. وهذا يدلّ على أن عمل المقاومة لم يقتصر فقط على محاربة الجنود الإسرائيليين ميدانياً؛ بل إنه تحوّل إلى رسالة موجّهة لوجدان هذا المجتمع الاستيطاني وصميم معنوياته وواقعه النفسي، مما جعله يفقد العمق

الاستراتيجي النفسي، المتمثل في القدرة على الصبر والتحمل والإيثار وحبّ التضحية، كما جعلته يفهم، عبر الخسائر الكبيرة والمتلاحقة، عبثية العدوان وحتمية ضرورة الانسحاب والتنازل لصالح الحلول السياسية. وتعبير آخر، إن إسرائيل، من زاوية المناعة النفسية، كانت تستمد اطمئنانها وأمن مواطنيها من خلال تفجير فائض قدراتها على العدوان والفتك والتدمير ساعة تشاء، فتغطّي عجزها الموضوعي بوحشيتها؛ وهذا ما يفسّر هوس التسلح النوعي المجنون الذي لاينتهي لديها؛ مثلما أنه يفسّر أيضاً في الوقت ذاته معظم عنادها وتكبرها وأخطائها وخطاياها الاستراتيجية العسكرية والسياسية. وفي هذا المجال، يقول أفرايم أنبار، المدير الأسبق لمركز بيغن - السادات للدراسات الاستراتيجية، إن مشكلة إسرائيل الاستراتيجية في المرحلة الراهنة، على خطّي السلم والحرب، إنما تكمن في التحولات النفسية والمعنوية والثقافية العميقة التي تجتاح الأجيال الجديدة من الإسرائيليين، الذين باتت همومهم الفردية ومصالحهم القطاعية، في أحسن الأحوال، في رأس اهتماماتهم، خاصة بعد أكثر من سبعة عقود من الاستنزاف وعدم الاستقرار وفقدان بوصلة الأمل. ويضيف: "في بعض حالات النزاع الطويل، يتعب المقاتلون من النزاع. وحصيلة الصراع لا يحدّها فقط تفوّق القوة العسكرية، ولكن أيضاً الدأب والمثابرة والقدرة على التحمّل".

على ضوء ما تقدّم، بوسعنا أن نعتبر أن الطروحات والمناورات السلمية الإسرائيلية، التي يلوح بعض معالمها بصورة استتسابية وتكتيكية بين حينٍ وآخر، مع بعض العرب هنا وهناك، لا تعبّر في الواقع عن رغبة إسرائيل في السلام، وإنما ترمي في الحقيقة إلى إيجاد حل لمعاناتها الذاتية من جزاء إدراكها العميق لفقدانها العمق الاستراتيجي الجغرافي والنفسي والاجتماعي؛ كما ومن شأنها فقط أن تخفّف من خطر التهديدات المصيرية القائمة التي قد تنشأ في المستقبل على أمنها ومصالحها.

ومن أجل ذلك، عبّر رئيس حكومة العدو الأسبق، إيهود باراك، عن واقع المجتمع الإسرائيلي المنهك، حيث قال: "سوف نهزم الفلسطينيين والسوريين. وسيقع لديهم عشرة أضعاف الضحايا الذين سيسقطون لدينا. لكن، وقبل التدهور إلى هذا الوضع، يجب أن نسأل: ما الذي سنجنه من ذلك؟ لقد قلنا إننا لن نقضي على الفلسطينيين ولا على سوريا. فماذا سيحدث؟ سندفن قتلانا في نهاية الحرب، وسيدفنون قتلاهم الذين يزيدون بعشرة أضعاف. وبعد ماذا سنفعل حينها؟ سوف نجلس على طاولة المفاوضات للتباحث. وحول ماذا سنتباحث؟ حول الأمور ذاتها التي نتباحث حولها الآن".

وإذا حاولنا أن نتلمّس البنية الفكرية والنفسية لمدير معهد أبحاث الأمن القومي، أودي ديكل، لاكتشفنا أن هذا الرجل يعاني، كما غيره، من اهتزاز اليقينيات أو المسلّمات التي كان مؤمناً بها. فهو اليوم صاحب عبارة «الدهر دوّار»؛ تلك العبارة التي تشي بتخوّفه من تغيير الأحوال، أو تحولات القوة من زمن إلى زمن، ومن دولة إلى

دولة، وتوقعه لمتغيرات جذرية يمكن أن تواجه الكيان. هذا ناهيك عن القلق والخوف من مآلات تفكك السلطة الفلسطينية، حيث عبارته أو كتابه الشهير «ما بعد اليوم التالي لمحمود عباس» تعكس حالة القلق العام لدى الكيان من مواجهة استحقاق غياب عباس وتفكك السلطة؛ ولا يقدم حلاً لهذا اليوم/ الاستحقاق، إلا عبر خيارات غير محسوبة أو حاسمة؛ كأن يطرح خيار تقوية السلطة الفلسطينية والحفاظ على استقرارها، والحد من تفككها، وذلك من خلال استمرار التنسيق الأمني معها على أكثر من مستوى، ومن خلال منع الأمور أن تتدرج إلى انتفاضة شعبية شاملة، وذلك عبر التركيز على التسهيلات الاقتصادية للسلطة، وتسهيلات العمالة الفلسطينية داخل الكيان. وفي الوقت الذي يطرح فيه هذا الخيار، فإنه يعترف أن السلطة تفقد شرعيتها في أوساط الجمهور الفلسطيني! ولم يعترف بأن شرعية السلطة تتآكل كلما كان الاحتلال معها، وكلما تحوّلت إلى حاجة إسرائيلية وليس حاجة فلسطينية.

6 - خاتمة:

في سياق تحديد التحديات التي تواجه الكيان، أكد التقرير الاستراتيجي السنوي، الصادر عن مركز دراسات الأمن القومي، لهذا العام، أن الانقسام الداخلي في المجتمع الإسرائيلي هو تهديد يستهدف مستقبل الدولة العبرية، حيث خرج الساسة الإسرائيليون والإعلام يتحدثون بصريح العبارة عن هذا التهديد الوجودي، الذي يتمثل في الصراع الداخلي، من خلال الاستقطاب الاجتماعي المتفاح الذي يُضعف الحصانة الاجتماعية، حيث لم يعد ممكناً تجاهل هذا التهديد أو التعتم عليه، سيما وقد انتقلت مظاهره من صراع الأحزاب والساسة إلى الصراع والزحف إلى الشارع الإسرائيلي، بما قد يُنبئ، وفق تصريحات الساسة الإسرائيليين، بحرب أهلية. إن صعود الصهيونية الدينية إلى سدة الحكم برئاسة بنيامين نتنياهو، المتهم بالفساد والرشوة والديكتاتورية، يمثل انقلاباً داخلياً، ليس في السياسة مع الفلسطينيين، إنما انقلاباً على صعيد العلاقة بين اليهود بعضهم ببعض، وانقلاباً على تقاليد إدارة تداول الحكم في الكيان، وصعوداً أكثر في التطرف والعنصرية، وبما يشي بأن الصراع الداخلي يأخذ هذه المرة أبعاداً اجتماعية طبقية وإثنية، تجلّت في تلك التظاهرات اليومية منذ أشهر عديدة لرفض الانقلاب الحاصل حالياً في إدارة الحكم والقضاء. وهذه التطورات الداخلية دفعت العديد من الساسة الإسرائيليين إلى التعبير عن خشيتهم من مآلات وجودية تستهدف الكيان من أساسه. ولعلّ تصريح الرئيس الإسرائيلي، إسحاق هرتسوغ، الذي تحدّث فيه عن أن «إسرائيل تواجه أزمة دستورية تاريخية» يؤشّر إلى أي مدى يصل الاستشعار بالقلق من سؤال الوجود الذي يضجّ به الوعي الإسرائيلي اليوم. فالانقلاب اليوم يأخذ أبعاداً ذات طابع «قانوني دستوري»، حين تسعى الحكومة الجديدة إلى وضع ما تسميه خطة إصلاحات القضاء، التي

تستهدف الحد من سلطة المحكمة العليا في إبطال القوانين، ومنع المحكمة من التدخل في القوانين الأساسية، وهيكله المحكمة، وتعيين أعضائها بآلية مختلفة تضمن ولاءها التام والمطلق للحكومة.

هذا الانقلاب في القضاء أحدث خوفاً حقيقياً مما سمّاه إيهود باراك «الخطر الواضح والملموس على الديمقراطية الإسرائيلية»، مما يجعل احتمال تفاقم التوتر بين المؤسسة التنفيذية والمؤسسة القضائية، وانتقال هذا التوتر إلى الشارع الإسرائيلي، احتمالاً يهدّد بقاء الحكومة الحالية ويفاقم الوضع السياسي والاجتماعي. وهذا الخطر الداخلي يؤذن بحصول تداعيات ذات طابع استراتيجي وجودي، لم يستطع التقرير الاستراتيجي السنوي لهذا العام أن يضع حلولاً لها، بقدر ما عمل على تشخيصها وتوصيفها؛ فهي خلافات وصراعات في عمق الكيان ومستقبله.

كما لا ينسى التقدير أن يفتح قوساً ليظهر قوة حزب الله في سوريا ولبنان، من دون أن يتحدّث عن كيفية مواجهة هذا الخطر، سوى التصميم على إحباط تعاضم قوة حزب الله، عبر الاستعادة من الضائقة والأزمة اللبنانية؛ بمعنى استثمار هذه الأزمة في التضييق على الحزب والعمل على تكثيف الجهود ضدّه إقليمياً ودولياً، باتجاه الاعتراف الدولي بأن الحزب هو حزب "إرهابي". وفي السياق، لا ينسى التقدير التأكيد بأن هناك انخفاضاً واقعياً في معنويات الجيش الإسرائيلي بفعل تنامي قوّة حزب الله. وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أنّ "إسرائيل في منعطف استراتيجي أمني، بخصوص الردع والموقف الدولي، وموقفها في مقابل أعدائها، وتآكل قدراتها". وقال الناطق الأسبق باسم "جيش" الاحتلال، رونين منليس، أنّه في ظل هذه الأوضاع، فإنّ "إسرائيل في منعطف استراتيجي أمني بخصوص الردع، في حين أن هذا الأمر لا يشغل كثيراً بال قادة الائتلاف والحكومة، الذين بدلاً من بذل الجهد في منع هذا الأمر، اختاروا حالياً الدفع قُدماً بقوانين شخصية وخلافية".